

# مآلكم.. كيف تمكمون؟!!



• فؤاد حسون

كاريكاتير

التركي اردوغان) وتتحول الساحة العراقية الى ساحة سورية بسبب الاجراء المتشابهة والنوتر القائم ووجود كتائب الصوت ومجموعات القتل الكامنة في المدن المختبئة في جحور اليرابيع! مالكم كيف تمكمون؟!.

ولن يفيد احدا بل العكس هو الذي سيسود اذا ما استمر هذا النهج يتدفق يوميا على مسارب الدولة وتيارات الأجهزة الحكومية الامنية والسياسية وسنجد انفسنا في لجة اعصار سياسي لن يستثنى احدا منا وربما تصدق (نبوءة) هذا الاخواني

لحظة خصوصا وان جل المحيطين بنا يستهدفونا كفراد وكامة ويستهدفون تجربتنا الديمقراطية الناشئة لانها تجربة نقيضة وتوالت فيها المكاسب باضطراد بسبب الموقع الجغروسياسي والمالي والنفطي والاقتصادي والاهم من

والعهدات التي تخرج من اتفاق جميعا لمن هم في موقع المترص بالعملية السياسية والاستقرار المجتمعي والسياسي والوطني العام وتعطون الف مبرر للعدو من تنظيم القاعدة وشقيقتها النصرة والتوحيد وكل الكتائب التي انضوت اخيرا في العملية السياسية في الصولة علينا وقتل ابناء شعبنا لان من يفتح الباب للريح والمسائلة واستجواب آخرين معه بمبرر

يتنافس فيها وزراؤها على الناتج المحلي والانجاز الوزاري الخدمي والمجتمعي والمعيشي اكثر من تنافسهم على اساس قومي وشخصي ومعارك داحس والغبراء ويأقون اتبع لو جريته؟! ان الحكم مسؤولة اخلاقية سواء كن الحاكم اسلاميا او من فئة العلمانيين غير النزيين كما في تصنيفات المفكر حسن العلوي فاذا كان الحاكم من فئة العلمانية النزقة

الحكومة نتاج قرار الحاكم والمحكوم في التجربة الديمقراطية حاكم لانه يملك ارادته الشخصية والمجتمعية والسياسية ويستطيع بوعيه الانتخابي ان يضع فلانا المرشح عن الكتلة الفلانية في مكان الحكومة ويرفع الاخر مستعينا بقوله تعالى (يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات) ولا يرفعهم من مكانهم الى البيوت كما يجري حاليا باسم الديمقراطية وحكم القانون!.

ان السلطة في الدولة الدستورية للشعب ولاسلطة بلا ارادة شعبية تستند اليها ومن يقرر خلاف ذلك وهو في موقع المسؤولية الدستورية وفي اي من مواقع العمل الحكومي الرقابي والتشريعي والتنفيذي فهو لايفقه من امر العمل الحكومي او عمل الدولة شيئا وعليه ان يذهب الى بيته قبل ان يطالب غرماته السياسيين بالذهاب الى البيوت!

**تعطون الف مبرر لتنظيم القاعدة و"شقيقاتها" في الصولة علينا وقتل ابناء شعبنا لان من يفتح الباب لاستجواب آخرين معه بمبرر حماية الدم العراقي على خلفية ملفات سابقة مضى عليها الزمن ولم يعف فليسقبل التداعيات الراهبية!**

حماية الدم العراقي على خلفية ملفات سابقة مضى عليها الزمن ولم يعف فليسقبل كل التبعات والتداعيات والصولات الراهبية! مالكم كيف تمكمون الناس وتسوسون البلاد وتفتنحون جراحكم بايديكم وايدي الراهبيين والقذلة والمجرمين هؤلاء الشذائ والجهلة ممن يتلقون اوامر القتل وتعذيب وتسليب الناس من امعاتهم في الرياض وحائل ونجران..افتحوا النوافذ للشمس والمصالحة والحرية الحقيقية والاتفاق على عدم العدوان على احد اذ نحن بحاجة الى وثيقة حقيقية ومرصودة بالاعتقال ومستهدفة بالموت والانتقال العسكري في اية

او الاسلامية النزقة خرج الناس الى الشارع للتظاهر والتنديد واشعال الاطارات والاصطدام بال جيش والشرطة وقوات الشغب وتحولت النار التي اضرمها المتظاهرون الى غضب مجتمعي يحرق الاضطرار واليابس وقد تمت النار الى اشتعال كامل البيت الوطني وليبقوا الا بعض كراسي كان يجلس عليها قادة العملية السياسية! ايها الاخوة المتحاربون فيما بينهم ياوزراء حكومة الشراكة غير المنتجة والوزارة المعطلة (بكرس الطاء) انتم تتنافسون وتتعاركون وتتنازرون بالانقلاب وتكشون ملفاتكم وتسقطون بضعكم امامنا وكانكم غير موجودين في السلطة

كيف يمكن لفريق من السياسيين ان يحكم البلد وهم يتنازعون ويهاجمون بعضهم البعض الاخر ويتنافسون خارج اجواء التنافس الوطني او الاخلاقي او السياسي غير المذموم وكيف يمكن لبلد من البلدان تشتعل المنافسة فيه الى هذه الدرجة من الغلو في التسقيط والتشهير والاعتقال السياسي ان يستقر حاله ويتغير من حال الى حال ومن جو القتل والكوام واوامر القبض الى العمل السياسي المفتوح البعيد عن التشنج والتوتر في ظل حكومة

## صادرات نفط كردستان تنخفض الى 5 آلاف برميل يوميا

بي إلى أن "الإقليم سيرسل وفد من وزارة البشمركة إلى بغداد للاجتماع مع نظيره في وزارة الدفاع العراقي لإنهاء الأزمة"، مبينا أن "الإقليم لم يحدد موعد لهذه الزيارة بعد".

وكان مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني اعتبر الجمعة الماضي، أن "تصل" إقليم كردستان عن الاتفاقات المبرمة مع الحكومة المركزية دفعها إلى عدم دفع مستحقات الشركات الأجنبية العاملة فيه، مؤكدا أن عدم تسليم الإقليم للحصة المقررة وحسابات الشركات يخالف قرار مجلس الوزراء وديوان الرقابة.

وأعلن مصدر بشركة نفط الشمال الوطنية في وقت سابق أن إقليم كردستان قطع ضخ النفط من الخط الفرعي لحقول خرماله وطق طق وطراكي المربوط بالخط الاستراتيجي الرابط بين كركوك وميناء جيهان التركي بسبب عدم دفع مستحقات الشركات العاملة في الإقليم من قبل الحكومة المركزية.



بغداد/ المستقبل العراقي

كشفت حكومة إقليم كردستان، امس الأحد، عن خفض الإقليم صادراته من النفط إلى خمسة آلاف برميل يوميا بسبب عدم دفع الحكومة الاتحادية مستحقات الشركات الأجنبية، فيما أكدت قرب إرسال وفد من البشمركة إلى بغداد لإنهاء الأزمة. وقال المتحدث باسم حكومة الإقليم سيفين دزه بي إن "إقليم كردستان خفض صادراته النفطية إلى الخارج لخمس ألف برميل يوميا بسبب عدم دفع الحكومة الاتحادية مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط في الإقليم".

وأضاف دزه بي أن "حكومة الإقليم توجه ضغوطات من قبل تلك الشركات"، مؤكدا أن "الإقليم سيستمر بتصدير هذه الكمية لحين دفع أموال الشركات النفطية العاملة في كردستان". وفي سياق آخر، أشار دزه

## المفوضية: الإقبال على تحديث سجل الناخبين ضعيف في البصرة

المشاركة الواسعة في الانتخابات وزيادة معدلات الإقبال على تحديث اسماء المسؤولين بالانقراع في سجلات الناخبين".

وتابع الشرفي، "اننا نعمل على تغيير المقر الحالي للمفوضية في البصرة والبحث عن مكان اخر يليق بالمفوضية ويتسع لأعداد العاملين في المفوضية ويسهل انسحابية الاجراءات".

يذكر ان تعداد نفوس محافظة البصرة يبلغ أكثر من مليونين وستمئة الف نسمة بحسب احصاءات وزارة التجارة، وقد احصت المفوضية أكثر من 800 الف ناخب قاموا بتحديث اسمائهم في سجل الناخبين، حيث ترى المفوضية ان هذا المعدل ضعيف جدا قياسا الى نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة.



بغداد/ المستقبل العراقي

كشفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، امس الاحد، عن قرب الشروع بنشر فرق جواله لبحث اهالي البصرة على تحديث اسمائهم في سجل الناخبين، مبررة ذلك بخشيتها من انخفاض معدلات الإقبال على تحديث الاسماء.

يشار الى ان المفوضية قد افتتحت مطلع الشهر الجاري 863 مركزا لتسجيل الناخبين في عموم محافظات العراق عدا كركوك واقليم كوردستان.

وقال رئيس الدائرة الانتخابية في مجلس المفوضية مقداد الشرفي ان "المفوضية تقرب من الشروع بنشر فرق جواله لبحث اهالي البصرة على تحديث اسمائهم في سجل الناخبين"، مشيرا الى ان ذلك "يأتي

## نجاحه يرحب، زيارته لبغداد لحن تحسن صحة طالباني

بغداد/ المستقبل العراقي

ذكرت مصادر إيرانية، ان الزيارة المقررة للرئيس العراقي احمدى نجاد تجلت الى حين تحسن صحة الرئيس جلال طالباني.

وقالت وكالة الانباء الإيرانية الرسمية نقلا عن مصدر مسؤول في الحكومة الإيرانية ان "زيارة احمدى نجاد الى العراق لن تتم إلا بعد تحسن صحة الرئيس العراقي جلال طالباني، مشيراً الى انه يتعين بروتوكولا على رئيس الدولة المضيفة استقبال الضيف اذا كان على مستوى رئيس جمهورية".

وكان من المقرر ان يقوم الرئيس الإيراني بزيارة الى العراق في الأيام الأخيرة من الشهر الجاري على رأس وفد رفيع يلتقي خلالها كبار المسؤولين العراقيين.

## مصدر نيابي اكد وجود صفقة بين العراقية والکرد لعرقلة قانون انتخابات كركوك

# نائب المستقبل: النجفي يعطل تمرير 120 قانوناً في "النواب" ويشرع اخرى لأسباب شخصية

يذكر أن النجفي قد أعلن، مطلع الشهر الجاري، عن تشريع 145 قانوناً في الدورة الحالية لمجلس النواب.

في السياق ذاته، حمل عضو كتلة الحوار النائب عن ائتلاف العراقية عبدالله الغرب رئاسة مجلس النواب لعدم اقرار قانون انتخابات مجلس محافظة كركوك، وذلك لعدم ادراجها ضمن جدول أعمال جلسات المجلس.

وقال الغرب إن اللجنة البرلمانية المكلفة بإعداد قانون انتخابات مجلس محافظة كركوك قد أنهت عملها، "محملاً رئاسة مجلس النواب مسؤولية عدم اقرار القانون لغاية الآن، لكونها لم تدرجه ضمن أعمال جلسات المجلس، بسبب عدم موافقة المكونات التركماني على القانون. وبين النائب عن العراقية ان "انتخابات مجلس محافظة كركوك ستجري بعد انتخابات مجالس المحافظات المزمع إجراؤها في شهر نيسان المقبل.

في المقابل، أكد رئيس الجبهة التركمانية النائب ارشد الصالحي، إن الأزمة الحالية بشأن الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشأن إدارة الملف الأمني للمناطق المتنازع عليها، عرقلة من التوصل لاتفاق على اقرار قانون انتخابات مجلس محافظة كركوك. وقال الصالحي لغاية الآن لم تتمكن الكتل السياسية الممثلة عن المكونات الثلاث العرب الكورد التركمان من التوصل الى مقترح قانون انتخابات مجلس محافظة كركوك، بسبب غياب التوافق السياسي.

فكرة لوضع قانون انتخابات كركوك لاسيما من جانب مكتب رئيس مجلس النواب الذي يعتبر جهة فاعلة في تعطيل اقرار هذه القانون"، كاشفا عن "وجود اتفاق بين هذه الاطراف مع الاكراه لتعطيل تمرير القانون". من جانب اخر، اتهم عضو اللجنة القانونية النائب عن القائمة العراقية حيدر الملا، رئاسة مجلس النواب بتعطيل حسم التصويت على مشاريع القوانين المرفوعة لها وإيقاف الاستجابات بحق مسؤولين في الحكومة.

وقال الملا، امس، ان "رئاسة البرلمان تقوم بتعطيل القوانين المرفوعة لها من قبل اللجنة القانونية". وأوضح الملا ان "اللجنة القانونية تبنت سياسة تصفير مشاريع القوانين، وقامت بحسم جميع القوانين التي جاءت من بقية الكتل وتم رفعها الى رئاسة المجلس"، مستدركا بالقول ان الرئاسة تعطل وتؤخر حسم هذه المشاريع".

وأضاف الملا ان "العديد من القوانين والاستجابات تم رفعها الى الرئاسة ولم تتخذ اي اجراء بشأنها"، مؤكدا، ان من بين تلك القوانين "قانون الاحزاب وقانون العفو العام ومجلس شورى الدولة والعديد من التعديلات التي تخص الامور الادارية للحاكم المدني". يشار الى ان رئيس مجلس النواب اسامة النجفي أكد في أكثر من مناسبة على أن المشاكل السياسية تعيق تشريع القوانين وخاصة المهمة منها.



وقت سابق، رئاسة مجلس النواب لرفعها جلسة التصويت على قانون البنى التحتية لأكثر من مرة، مطالبا بلحل مجلس النواب في حال "استمراره بتعطيل القوانين". في سياق متصل، أكد مصدر نيابي لـ"المستقبل العراقي" عن وجود تواطؤ كبير في القائمة العراقية لقضية عرب كركوك جراء عدم قبولهم قراءة او التصويت على قانون انتخابات مجلس محافظة كركوك". وأشار المصدر الى ان "بعض اطراف القائمة العراقية تعمدوا عدم القبول باي

البنى التحتية وغيرها من القوانين المهمة"، معتبرا هذه التصرفات غير مهنية وانها تستهدف الحكومة لاسيما وانها من قدمت هذه القوانين". وبين النائب عن التحالف الوطني ان "غياب الأغلبية السياسية في الوقت الحاضر اثر بشكل كبير على اداء البرلمان وجعلته ساحة للمساومات"، واصفا "القوانين التي شرعت خلال الدورة البرلمانية الحالية بـ"العرجاء" كونها قد خضعت للتوافقات السياسية ولم تمر بشكل مدروس ومهني". وكان ائتلاف دولة القانون، قد انتقد في

هذا الاخفاق". وأشار الصيهدو الى ان عملية التوفقات السياسية داخل مجلس النواب اصبحت اداة للابتزاز للحصول على مكاسب شخصية او فئوية بيد بعض السياسيين الذين تناسو واجههم الوطني والاخلاقي تجاه المواطنين بحسب تعبيره". واتهم الصيهدو "رئيس مجلس النواب اسامة النجفي بتجيير منصبه لمصلحه الشخصية كونه يمرر بعض القوانين حسب رغباته الشخصية ويرفض البعض الاخر بحجج واهية خاصة فيما يتعلق بقانون

هذا الاخفاق". وأشار الصيهدو الى ان "الدور الرقابي لمجلس النواب مغيب تماما وان المجلس لا يستطيع محاسبة اي وزير او مسؤول في الحكومة بسبب الدفاع المستميت من قبل الكتل السياسية التي ينتمي اليها هذا المسؤول سواء كان على صبح او على خطأ". وكشف الصيهدو عن "تعطيل نحو 120 قانون في مجلس النواب بسبب غياب التوافق السياسي عليها ما جعلها تراوح مكانها"، محملاً رئاسة البرلمان "مسؤولية

المستقبل العراقي/ فلاح الشامي